التوضيح المختصر

على

المنظومة البيقونية

لأبي حاتم

سعيد بن دعاس المشوشي اليافعي

. رحمه الله .

شبكة العلوم السلفية
ALOLOOM SALAFI NETWORK

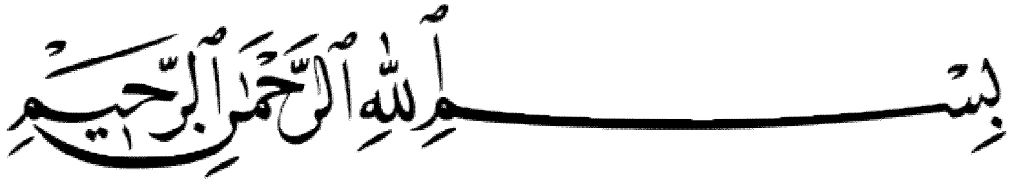

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله ومن سار على نَهجه واقتفى أثره وبعد:

فهذا توضيح مختصر على المنظومة البيقونية لناظمها البيقوني - رحمه الله وطيب ثراه - راعيت فيه الاختصار والإيجاز، تسهيلاً على قارع باب هذا العلم من طلاب العلم المبتدئين؛ ليكون - إن شاء الله- سلمًا للترقي في مراتبه الشريفة.

وسميت هذا التوضيح (**التوضيح المختصر على المنظومة البيقونية**)

أسأل الله أن ينفع به قارئه ومقتنيه, وأن يغفر لكاتبه ويهديه إلى سواء السبيل.

كتبه: أبو حاتم
سعيد بن دعاس بن سعيد
المشوشي اليافعي

تمهيد

البيقوني: هو الشيخ طه بن محمد بن فتوح البيقوني دمشقي شافعي وقيل اسمه عمر، وهو محدث أصولي, له كتاب فتح القادر المغيث في علم الحديث.

راجع: (الأعلام) للزركلي, و(شرح النبهاني), و(تعليقات الحلبي على البيقونية).

التصنيف في اصطلاح المحدثين:

من أول من صنف في ذلك تصنيف مستقلاً أبو محمد الرامهرمزي، صنف كتاب (المحدث الفاصل), ولم يستوعب جميع اصطلاحات المحدثين لأوليته.

وتلاه الحاكم أبو عبد الله النيسابوري فصنف كتاب (المعرفة)، إلا أنه لم يهذب ولم يرتب, حيث قدم ما حقه التأخير وأخر ما حقه التقديم, فمن ذلك أنه جعل الصحيح في ا لنوع التاسع, وحقه أن يكون أول الأنواع.

ثم تلاه الخطيب البغدادي, فصنف كتاب (الكفاية في قوانين الرواية) و(الجامع), وفي بعض فنونه, كالسابق واللاحق, والمتفق والمفترق والإجازة ونحوها.

حتى قال أبو بكر ابن نقطة: كل من أنصف علم أن المحدثين عيال على كتبه. اهـ أي عليها اعتمادهم.

ثم تلاه القاضي عياض فألف (الإلماع), وبعده الميانجي فصنف (ما لا يسمع المحدث جهله).

حتى جاء أبو عمرو ابن الصلاح الشهروزي, فصنف كتابه المشهور (بمقدمة في علوم الحديث) فجمع ورتَّب وهذب فنونه مع شيء من الإعواز في الترتيب؛ لأنه كان يمليه شيئًا فشيئًا أثناء التصنيف, واعتنى بتصانيف

الخطيب, فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره, فعكف الناس على كتابه وساروا بسيره.

فمنهم من نظمه, ومنهم من اختصره, ومنهم من انتصر له, ومنهم من استدرك عليه, ومنهم من عارضه.

راجع (شرح النخبة للحافظ ابن حجر)، و(شرح القارئ) و(اليواقيت للمناوي).

قال الناظم: بسم الله الرحمن الرحيم

استفتح الناظم كلامه بالبسملة اقتداءً بكتاب الله سبحانه وتَعالى، فكل سورة من سوره مبتدأة بها إلاّ التوبة، ولِما قصّه الله في كتابه عن ملكة سبأ أنّها قالت حاكية لقومها كتاب نبي الله سليمان: (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)[النمل:30] .

ولما ثبت عن النبي ﷺ في صحيح البخاري من حديث أبي سفيان في كتاب (بدء الوحي) في رسالته إلى هرقل عظيم الروم حيث بدأ رسالته بالبسملة فقال: (بسم الله الرحمن الرحيم) من محمد عبده ورسوله إلى هرقل عظيم الروم, السلام على من اتبع الهدى...الحديث.

وما روي عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أنه قال: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر» فرواه ابن السبكي في طبقات الشافعيه, وفي سنده أحمد بن محمد بن عمران الجندي كان يضعف في روايته, وقال الأزهري ليس بشيء. فالحديث ضعيف جدًا كما في (الإرواء) (29/1) رقم الحديث (1).

قال الناظم رحمه الله:

أَبْـــدَأُ بالحمْـــدِ مُصَـــلِّياً عَلَـــى محمـــدٍ خَيْـــرِ نَبـــيٍّ أُرْسِـــلا

وأيضًا بدأ الناظم منظومته بالحمد تأسيًا بكتاب الله حيث أن بعض سوره مفتتحه بالحمد, ومن ذلك أول سورة في القرآن وهي

الفاتحة. وتأسيًا بنبينا عليه الصلاة والسلام, فقد كان يفتتح خطبه وكلامه بالحمد.

والحمد: ذكر المحمود بأوصاف الكمال مع المحبة والتعظيم، كما هو مشهور من تعريف ابن القيم له في كتابه (بدائع الفوائد) (95/2)

وقول الناظم (مصليًا) أي حال كوني مصليًا.

والصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من الله هي: ثناؤه عليه وإرادته لرفع ذكره, وتقريبه وتكريمه, وإظهار لفضله وشرفه.

وصلاة الناس على نبينا محمد عليه الصلاة والسلام سؤال الله أن يفعل به ذلك. اهـ

راجع (جلاء الأفهام) ص(86)

وقول الناظم (خير نبي أرسلا) إشارة إلى ما رود من الأدلة الثابتة في تفضيل الله لنبيه على عامة الخلق وتخصيص الله نبيه بما لم يعطاه غيره من الأنبياء والرسل.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَذِيْ مِنَ اقْسَامِ الحَدِيثِ عِدَّهْ وَكُلُّ واحِدٍ أتَى وَحَدَّهْ

أشار الناظم في هذا البيت إلى ما سيأتي ذكره في هذا النظم اللطيف من أقسام الحديث التي تعددت بحسب الاصطلاح, نظرًا إلى تفرد بعض أفراده بصفةٍ خاصةٍ لم توجد في غيره. وانظر اختصار علوم الحديث لابن كثير ص(21)

وإلا فالحديث في الحقيقة ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف كما حكى ذلك الخطابي عن أهل الحديث في كتابه (معالم السنن) (6/1).

وكل ما تعدد بحسب الاصطلاح, حيث خُصَّ بلقب خاص؛ لوجود صفة لم توجد في غيره, فهو في الحقيقة لا يكون إلا

صحيحًا, أو حسنًا , أو ضعيفًا، كالغريب والعزيز والمسلسل وغير ذلك, وستأتي إن شاء الله تعالى.

وما أشار إليه الناظم من أقسام الحديث إن كان قبل التصنيف فالإشارة إلى ما في ذهنه وإن كان بعد التصنيف فالإشارة إلى شيء موجود في الخارج وهو ما نراه في هذا النظم اللطيف المبارك. انظر تعليقات الدمياطي على شرح الورقات للمحلي.

وكل ما سيأتي ذكره من أقسام الحديث في هذا النظم المبارك سيأتي ذكره مع تعرفه وحده الذي يميزه عن غيره كي لا يختلط بعضها ببعض.

وهذا ما أشار إليه الناظم بقوله:

(وكل واحد أتى وحده) والحدُّ: الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، وفصل ما بين كل شيئين حدٌ بينهما. اهـ.

راجع (لسان العرب) لابن منظور.

والحد في الاصطلاح: هو الوصف المحيط بموصوفه المميز له عن غيره. اهـ راجع مختصر التحرير لا بن النجار.

ويبلغ عدد ما ذكرناه الناظم من أقسام الحديث اثنان وثلاثون قسماً كما سيأتي.

والحديث لغة: الجديد, وهو ضد القديم كما في لسان العرب.

وهو في الاصطلاح: ما ورد عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. قاله السخاوي في فتح المغيث (21/1).

قال الناظم رحمه الله تعالى:

أوَّلُها الصَّحِيْحُ وَهْوَ ما اتَّصَلْ إسْنادُه ولَمْ يَشُذَّ أو يُعَلْ

يَرْوِيْهِ عَدْلٌ ضابطٌ عَنْ مِثْلِهِ مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ ونَقْلِهِ

بعد أن أشار الناظم -رحمه الله- إلى أقسام الحديث التي تضمنها نظمه, شرع في سردها وذكرها, فبدأ بأشرفها وأعلاها مرتبة ومنزلة مع حده الذي يميزه عن غيره, وهو الحديث الصحيح.

والصحيح خلاف السقيم, قال ابن منظور في اللسان (87/7): والصحة خلاف السقم, وذهاب المرض, وهو أيضاً البراءة من كل عيب وريب. اهـ

هذا معناه في اللغة, وأما في الاصطلاح فما ذكره الناظم هنا, والمتأمل فيه يرى أنه ما جمع شروطاً خمسة, أذكرها مرتبة كما هي في عبارة ابن الصلاح, وإلا, فالناظم قدم وأخر بعض الشروط مراعاة للنظم.

أما الشروط فهي:

الأول: اتصال السند, ومعناه أن يكون كل راوٍ سمع مرويه من شيخه من أول السند إلى آخره, وخلاصته أن يسلم الإنسان من السقط. ذكر ذلك الخطيب في الكفاية (58), والنزهة (83).

والإسناد: هو سلسلة الرواة الموصلة إلى المتن. قاله الحافظ في نزهة النظر (83).

وإلى اتصال السند أشار الناظم بقوله: هو ما اتصل إسناده.

والثاني: عدالة الراوي, إذ غير العدل قد يحمله فسقه على الكذب وتحريف الرواية وتغييرها لضعف إيمانه, وقلة خوفه وورعه. وقد أشار الناظم إلى هذا الشرك بقوله: يرويه عدل.

والعدالة: هي ملكة في النفس تحمل صاحبها على ملازمة تقوى الله.

والعدل: هو الذي اجتنب الكبائر ولم يصر على الصغائر. كما عرفه الزركشي في نكته وشيخنا مقبل رحمه الله في شرح الباعث, وزاد: وأتى من الطاعات بما يستطيع.

وقال الشافعي في الرسالة (25-38): العدل العامل بطاعة الله, ومن عمل بخلافها كان خلاف العدل. اهـ وهو بمعنى تعريف الزركشي وشيخنا الوادعي رحمه الله.

الثالث: ضبط الراوي, لأن الراوي الذي لا يكون ضابطًا لما يروي يقع في روايته الخطأ والزيادة والنقص, ومن كان هذا حاله لم يكن موثوقاً به فيما يرويه, وقد أشار الناظم إلى هذا الشرط بقوله: ضابطاً.

والضبط: هو الحفظ, وهو قسمان:

[أولاً]: ضبط صدر, وهو: أن يحفظ الراوي حديثه عن ظهر قلب بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء أو طلب منه دون أن يحتاج إلى كتابه.

[ثانياً] ضبط كتاب, وهو أن يصون الراوي كتابه بعد أن صححه على كتاب شيخه أو على كتابٍ قد صحح على أصل الشيخ من تطرق الخلل إليه من حرق وتلف, أو أن يدخل فيه ما ليس منه إلى أن يؤديه.

راجع نزهة النظر (83) فتح المغيث (16/1).

وهذه الثلاثة الشروط التي سبق ذكرها هي شروط يطلب وجودها وثبوتها.

وبقي شرطان من شروط الصحيح, وهما شرطان يطلب انتفائهما وانعدامهما, وهما:

[رابعاً]: انتفاء الشذوذ, والشذوذ هو المخالفة, والمراد بالمخالفة: مخالفة المقبول لمن هو أولى منه بالقبول, بأن يكون أحفظ أو أكثر عدداً. راجع النزهة (35).

والشاذ لغة: المنفرد عن الجمهور. راجع النكت للحافظ ابن حجر. وقد أشار الناظم إلى هذا الشرط بقوله: ولم يشذ.

[خامساً] انتفاء العلة, والعلة هي المرض, أو ما أوجب تغيراً. وهي اصطلاحاً: سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر سلامة الحديث منها. وقد أشار الناظم إلى هذا الشرط بقوله: أو يعل.

راجع فتح المغيث (29/1) روضة الناظر (329/2).

وليس معنى هذا أن العلة الظاهرة لا تقدح في صحة الحديث, إذا وجدت, بل تقدح ولكن خصت العلة الخفية بالذكر تنبيهاً على التنبه لها لخفائها, ولوجودها فيما تظهر صحته, وسلامته منها, فلا تعرف إلا بجمع الطرق, والنظر في القرائن.

هذه هي شروط الحديث الصحيح, ولا خلاف في صحة ما وجد فيه هذه الشروط. راجع مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

والحسن المعروف طرقاً وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

الحسن لغة: ضد لقبيح. وهو ما تطمئن إليه النفس ولا يأباه القلب. راجع اللسان (177/3) والمقدمة لابن الصلاح.

وأما معناه في الاصطلاح فقد عرفه الناظم هنا بتعريف الخطابي في كتاب معالم السنن (6/1), حيث قال بعد تعريفه للصحيح: والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله. اهـ

وتعريف الناظم له تبعاً للخطابي غير جامع لشروط الحسن, بل فيه ذكر جزء من شروطه وهي:

الأول: الاتصال, وهو ما أشار إليه الناظم بقوله: المعروف طرقاً. ووجه الإشارة إلى الاتصال بهذه العبارة أن الإسناد طريق المتن كما قال ذلك الحافظ في لنزهة (ص/53).

والإسناد عبارة عن الرواة, فما اتصل سنده كان رواه إسناده معروفون وهم طريق المتن, وقد عرفوا لأنهم لم يسقطوا, فالحديث حينئذ معروف الطريق, وما انقطع سنده كان غير

معروف الطريق لأن الساقط من الرواة لا يكون معروفاً وهو من طريق المتن؛ لأنه من الإسناد, والإسناد طريق المتن, فيكون الحديث غير معروف الطريق, والله أعلم. راجع التقييد والإيضاح.

الثاني والثالث: العدالة والضبط, وهما ما أشار إليهما الناظم بقوله: وغدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت., والمعنى أنها اشتهرت بالعدالة والضبط لكن لا كاشتهار رواة الحديث الصحيح.

وذلك أن رواة الحديث الصحيح أتم ضبطاً, ورواة الحديث الحسن خفيفوا الضبط, وخفة ضبطهم هي التي أوجبت نزول حديثهم من الصحة إلى الحسن.

لذلك عبر الحافظ في تعريف الصحيح أنه: بنقل العدل تام الضبط. وفي تعريف الحسن: بنقل العدل خفيف الضبط. راجع النزهة (82-91).

وأما الشروط التي لم يُشر الناظم إليها, فهما شرطان:

الأول: انتفاء الشذوذ.

الثاني: انتفاء العلة.

وقد سبق الكلام عليهما في الصحيح.

والناظم هنا اقتصر على ذكر الحسن لذاته, ولم يتطرق للحسن لغيره بشيء, ومعرفته في غيره هذا المختصر.

ونقل الحلبي في تعليقاته عن عبد الستار أنه استدرك على الناظم تعريفه الحسن قائلاً:

والحسن الخفيف ضبطاً إذ غدت رجاله لا كالصحيح اشتهرت

وهذا الاستدراك خطأ لأمري:

أحدهما: أنه تحصيل حاصل. ثانيهما: أنه خلاف مراد الناظم.

أما كونه تحصيل حاصل؛ فلأنه زاد في الحد اشتراط خفة الضبط تصريحاً, والناظم قد أشار إليه بقوله: وغدت رجاله لا كالصحيح

اشتهرت. أي في الضبط إذ رجال الصحيح اشتهرت بتمام الضبط, والحسن بخفة الضبط.

يدل على هذا سياق استدراك المستدرك حيث علل خفة الضبط بكون رجاله لا كرجال الصحيح, كما ترى التعليل بإذ واضحاً في استدراكه.

وأما كونه إخلال بمراد الناظم؛ فلأنه حذف قوله: المعروف طرقاً. الذي أشار به إلى الاتصال, كم سبق بيان ذلك, وأبدله بقوله: الخفيف ضبطاً الحاصل.

قال الناظم رحمه الله:

وَكُلُّ ما عَنْ رُتْبَةِ الحُسْنِ قصُرْ فَهْوَ الضَّعيفُ وَهْوَ أقْساماً كَثُرْ

الضعيف لغة: الهزيل ضد القوي, كما في لسان العرب لابن منظور (61/8).

وهو في الاصطلاح ما قصر عن رتبة الحسن, وقد عبر الناظم عن حده بقوله: وكل ما عن رتبة الحسن قصر. وقصوره عن رتبة الحسن يكون بفقد شرط من شروطه, أو بعضها أو كلها.

وكونه الذي قصر عن رتبة الحسن فمن باب أولى أن يكون قاصراً عن الصحيح؛ لأنه أعلى, وما وقصر عن الأدنى من باب أولى أن يقصر عن الأعلى. راجع شرح التبصرة (111/1-112) النكت (491/1).

وعلى هذا فلا داعي للاحتراز عن الصحيح بذكره في الحد كما صنع ابن الصلاح فقال في تعريف الضعيف: ما قصر عن رتبة الصحيح والحسن. لما سبق بيانه. راجع شرح التبصرة (112/1).

وقول الناظم: وهو أقسام كثر, لأن أسباب الضعف مختلفة ومتعددة, فتتعدد لتعدد أسبابه, مع أن الكل يقال له ضعيف, والله الموفق المعلم.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَمـــا أُضِـــيفَ لِلنَّبِـــيْ الْمَرْفُـــوْعُ وَمـــا لِتَـــابِعً هُـــوَ الْمَقْطُـــوْعُ

ذكر الناظم رحمه الله في هذا البيت قسمين من أقسام الحديث وهما من مباحث المتن.

الأول: المرفوع, وحده ما ذكره الناظم أنه ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم خاصة. راجع مقدمة ابن الصلاح.

وقد يكون المرفوع المضاف إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قولا, وقد يكون فعلاً, وقد يكون تقريراً, وقد يكون صفةً خَلْقِيَّة أو خُلقية. انظر النزهة (546).

قال الحافظ في النكت (511/1) بتحقيق العلامة المدخلي - حفظه الله تعالى-: فالرفع ينظر فيه إلى المتن.

قال السخاوي في فتح المغيث (98/1): فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع, والمعضل, والمعلق, لعدم اشتراط الاتصال. أي فيه. راجع شرح التبصرة (117/1).

قلت: فالمعتبر في تسميته مرفوعاً إضافته ،إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم, سواء كان الذي أضافه الصحابي أو من بعده على الصحيح. راجع شرح القاري (546) على النزهة.

ويدخل فيه أيضاً الشاذ والمعل وما في راويه كذاب أو سيء حفظ؛ لعدم اشتراط الضبط والعدالة, وانتفاء الشذوذ والعلة فيه, فقد يكون صحيحاً وقد لا يكون صحيحاً, والله أعلم.

الثاني: المقطوع, وقد عرفه الناظم بأنه ما أضيف إلى التابعي من قوله.

قال السخاوي: إذ خلا من قرينة للرفع فيه. اهـ راجع فتح المغيث (123/1) شرح التبصرة (124/1).

وسواء أضافه تابع التابعي أو من دونه, وأيضاً سواء كان متصلاً أو لا.

والتابعي هو من لقي الصحابي. قال ابن الصلاح: ومطلقه مخصوص بالتابع بإحسان. اهـ

وقد يكون المقطوع صحيحاً أو لا, ويجمع على مقاطع ومقاطيع. راجع النكت (514/2).

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالْمُسْنَدُ الْمُتَّصِلُ الإِسْنادِ مَنْ رَاوِيْهِ حَتَّى الْمُصْطَفَى وَلَمْ يَبِنْ

ذكر الناظم رحمه الله في هذا البيت المسند من الحديث وهو كما ترى: ما اتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم. وهذا تعريف الحاكم على الصحيح, خلافاً للحافظ ابن حجر رحمه الله في نكته (507/1- 508).

وتعريف الحاكم له في كتابه القيم معرفة علوم الحديث (ص/17) هو تعريف الخطيب في الكفاية (ص/21), إلا أنه جعل انتهاءه إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم في الغالب, وقد ينتهي إلى غيره وإطلاق المسند عليه نادر.

وأما الحافظ فعرفه في نكته (508/1) بأنه ما روي بسند ظاهره الاتصال إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم, وعزاه للحاكم, ولم يصب؛ لأن الحاكم جعل من شروط الحديث المسند ألا يكون في إسناده مدلس, فلو أراد أن المسند ما ظهر فيه الاتصال لا ما اتصل إسناده في نفس الأمر لما أخرج رواية المدلس منه؛ لأن ظاهرها الاتصال.

وعلى تعريف الحافظ يدخل في المسند رواية المعاصر عمن عاصره, ورواية المدلس عمن سمع منه بلفظ محتمل للسماع وعدمه؛ لأن ظاهرهما الاتصال مع احتمال عدمه في نفس الأمر.

وعلى تعريف الحافظ أيضاً يدخل في المسند ما اتصل إسناده في نفس الأمر من باب أولى, كما نص الحافظ نفسه على ذلك في النكت (508/1).

وتعريف الحافظ للمسند هو الأقرب إلى صنيع المحدثين, ولأن الحافظ خرج بتعريفه بعد الاستقراء التام, كما نص نفسه على ذلك في النكت أيضاً (508/1).

والحافظ هو هو في الاستقراء لصنيع المحدثين؛ ولأن تعريفه أوضح في المغايرة بين أقسام الحديث, المذكورة. راجع النكت (508/1-509).

وحكم المسند أنه يحكم عليه على حسب حاله والمعتبر في تسميته مسنداً ظهور الاتصال مع الرفع على الصحيح.

وقول الناظم: (ولم يبن) أي ولم ينقطع. راجع اللسان, والقاموس المحيط ومختار الصحاح مادة (بَيَنَ).

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ راوٍ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

عرف الناظم في هذا البيت المتصل من الحديث بما لا يفصل بينه وبين المسند ولا يجعل بينهما فرقاً, وهذا معيب في التعاريف والحدود, حيث عرفهما بما اتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم, وقد سبق تعريف الاتصال في الصحيح.

فالصواب في تعريفه إذن: ما اتصل إسناده إلى منتهاه. فيشمل ما اتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وإلى غيره. وبهذا يثبت الفرق بينه وبين المسند عند التأمل.

قال البلقيني في المحاسن (ص/121) مع المقدمة: فيخرج بهذا كل ما انقطع سنده ولم يتصل, فلا يطلق عليه متصلاً. اهـ

وتعريف المتصل على الصحيح -كما سبق- قد استدرك به على الناظم عبدُ الستار كما نقله عنه الحلبي في تعليقاته فقال:

وما بسمع كل راو يتصل إسناده للمنتهى فالمتصل

وهو استدراك صحيح.

وحكم المتصل على حسب حاله, والله الموفق.

قال الناظم رحمه الله:

مُسَلْسَلٌ قُلْ ما على وَصْفٍ أتى مِثْلُ أما وَاللهِ أنْباني الفتى

كَذاكَ قدْ حَدَّثَنِيْهِ قائمًا أوْ بَعْدَ أنْ حَدَّثَني تَبَسَّما

ذكر الناظم رحمه الله في هذين البيتين المسلسل من الحديث وهو من لطائف هذا الفن.

فالمسلسل لغة: مأخوذ من التسلسل و هو التتابع. وهو اتصال الشيء بعضه ببعض. راجع اللسان. فتح المغيث (640/4).

وفي الاصطلاح: عبارة عن تتابع رجال الإسناد واحداً بعد واحد على صفةٍ أو حالةٍ معينةٍ, تارة في الرواة, وتارة في الرواية. راجع المقدمة (ص/401) التدريب (640/2).

وقد أشار الناظم إلى تعريفه بالمثال كما ترى, لكنه أقتصر على التسلسل عل صفة في الرواة دون الرواية.

والتسلسل العائد إلى وصف في الرواة إما أن يكون بالفعل, وإما أن يكون بالقول, أو بهما معاً في وقت واحد, وعلى هذا اقتصر الناظم.

ويضاف إليه ما ذكره البلقيني في المحاسن (ص/402) من التسلسل بوصف في الرواة ك (الفقه), كما وقع في حديث البيعان بالخيار. راجع المقدمة مع المحاسن (ص/402) شرح التبصرة (284/2) والتدريب (641/2)

وقد أشار الناظم إلى مثال التسلسل بالقول بقوله: (أما والله أنبأني الفتى), وأشار إلى مثال التسلسل بالفعل بقوله: (حدثنيه قائماً), و (تبسما), إذ كل من القيام والتبسم فعل.

وأما التسلسل العائد إلى وصف في الرواية وهو ما لم يذكره, فكتسلسل الرواة على صيغة معينة من صيغ الأداء ك (حدثني) و (سمعت).. وهلم جراً, أو على رواية الحديث في زمان معين ك: يوم

عيد الفطر, أو في مكان معين كجبل عرفة. راجع التدريب (642/2).

وفائدة التسلسل دلالته على مزيد ضبط رواته, غير أنه لا يلزم من ذلك صحةٌ, لذلك فحكم المسلسل أنه يحكم عليه على حسب ما يليق بحاله من الصحة أو الضعف. راجع المقدمة (ص/402) شرح التبصرة (288/2).

قال الناظم رحمه الله تعالى:

عَزِيْزُ مَرْوِيْ اثْنَيْنِ أوْ ثلاثَهْ مَشْهُوْرُ مَرْوِيْ فَوْقَ ما ثلاثَهْ

عرف الناظم في هذا البيت العزيز والمشهور من الحديث.

والعزيز لغة: من عزَّ أي بمجيئة من طريق أخرى. راجع النزهة (ص/65), ومنه: (فعززنا بثالث).

أما تعريفه في الاصطلاح فقد عرفه الناظم بتعريف جماعة من المحدثين كابن الصلاح والعراقي والنووي, أنه ما رواه اثنان أو ثلاثة وتفردوا به عن كل أحد.

راجع المقدمة (ص/395) شرح التبصرة (267/2) التدريب (632/2).

والصحيح في تعريفه ما عرفه به الحافظ في النزهة (ص/57-64) أنه: ما تفرد بروايته اثنان فقط, ولو في طبقة من طبقات السند, ولو زاد العدد في بقية الطبقات على الواحد فلا يضر في تسميته عزيزاً إذا الحكم للأقل , والأقل يقضي على الأكثر.

وأما المشهور فسمي بذلك لوضوحه, وقد عرفه الناظم بما رواه أكثر من ثلاثة بناءاً على تعريفه للعزيز, والصحيح في تعريفه أنه: ما رواه ثلاثة فما فوق ما لم يجمع شروط التواتر. بناءاً على التعريف الصحيح في تعريف العزيز.

راجع النزهة (ص/62) التدريب (621/2) شرح التبصرة (269/2).

وقد استدرك عبد الستار على الناظم هذا البيت كما نقله عنه الحلبي في تعليقاته فقال:

عزيز مروي اثنين يابحاثة مشهور مروي عن الثلاثة

قلت: وقد أصاب المستدرك في العزيز وقصر في المشهور, أما استدراكه في تعريف العزيز فواضح أنه ما وراه اثنان.

وأما استدراكه في تعريف المشهور فقد حصره في الثلاثة فقط كما ترى, والمشهور ما رواه ثلاثة فما فوق ما لم يجمع شروط التواتر, لا ما رواه ثلاثة فقط.

وحق الاستدراك أن يكون:

عزيز مروي اثنين يابحاثة مشهورُ لم ينزل عن الثلاثة

ويحكم على العزيز والمشهور على حسب ما يليق بحالهما من الصحة أو والحسن أو الضعف.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

مُعَنْعَنٌ كَعَنْ سَعِيْدٍ عَنْ كَرَمْ وَمُبْهَمٌ ما فِيْهِ رَاوٍ لَمْ يُسَمْ

ذكر الناظم رحمه الله في هذا البيت المعنعن والمبهم من الحديث .

أولها المعنعن: وهو ما روي بلفظ عن من غير بيان للتحديث والإخبار. انظر شرح التبصرة (1/162-165) فتح المغيث (1/189).

وقد أشار الناظم إلى تعريفه بالمثال بقوله: (كعن سعيد عن كرم). انظر التمهيد لابن عبد البر (1/17) والمقدمة لابن الصلاح (ص/152).

أما حكم المعنعن ففيه أقوال, والصحيح الذي عليه جمهور المحدثين المتقدمين كابن المديني والبخاري أنه متصل بثلاثة شروط ذكرها ابن عبد البر في التمهيد (1/17), وادعى الإجماع على ذلك, وهي:

الأول: عدالة الرواوي.

الثاني: سلامة الرواي من التدليس.

الثالث: لقاء الراوي لمن روى عنه بالعنعنة.

راجع المقدمة (ص/153) فتح المغيث (1/178- 179).

واكتفى مسلم بالمعاصرة مع إمكان اللقاء كما نص على ذلك مقدمة كتابه الصحيح.

ومراد من اشترط اللقاء باللقاء السماع كما نبه على ذلك ابن رشيد الفهري في كتابه السنن الأبين.

وقد استدرك عبد الستار على الناظم قوله في المعنعن: (معنعن كعن سعيد عن كرم) فقال: معنعن المدلسين عن كرم. وهو خطأ لأن الناظم أراد بقوله ذلك الإشارة إلى المعنعن مطلقاً سواء كانت العنعنة من مدلس أو من غيره, ولم يرد عنعنة المدلسين فقط, إذ أن عنعنة المدلسين يطلق عليها المدلَّس.

وتقييد المستدرك للعنعنة للمدلسين معناه أن عنعنة غير المدلسين لا تدخل في المعنعن, وهو خطأ كما سبق بيانه, والله أعلم.

ثانياً المبهم: وقد عرف الناظم المبهم بأحد قسميه, وهو مبهم الإسناد وهو ما في سنده راو لم يسم باسمه, كما عرفه الناظم نحو: رجل وامرأة, وشيخ, وثقة...وهلم جراً. راجع المقدمة (ص/572).

وقد يكون الإبهام في المتن كما في حديث أن امرأة جاءت تسأل النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن الحيض, والمرأة هي أسماء.

ويعرف الشخص المبهم بأن يرد مسمى في بعض طرق الحديث, أو بتنصيص أهل العمل على ذلك.

وفائدة البحث عن المبهم أو معرفته زوال الجهالة عنه إن كان في الإسناد, لأن صحة الحديث تتوقف على معرفته, أما إذا كان

الإبهام في المتن فلا يضر في صحة الحديث إلا أن معرفة مبهم المتن لا يخلو من فائدة كما ذكر ذلك السيوطي في التدريب نقلاً عن أبي زرعة العراقي وذكر منها نسبة الفضيلة إلى الصحابي لو كان في الحديث الذي أبهم فيه فضيلة له, وذكر غيرها.

راجع المقدمة (ص/573) شرح التبصرة (230/3) مع فتح الباقي, فتح المغيث (229/3) شرح النزهة للقاري (ص/511).

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَكُلُّ مَا قَلَّتْ رِجَالُهُ عَلا وَضِدُّهُ ذَاكَ الَّذِيْ قَدْ نَزَلا

عرف الناظم في هذا البيت العالي والنازل من الحديث كما ترى, والعالي من الحديث هو: كل حديث قل رجال إسناده, وهو قسمان:

الأول: مطلق, وهو ما قل رجال إسناده إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم, فإن جمع مع ذلك صحة إسناده كان الغاية القصوى, وإلا فصورة العلو موجودة فيه.

الثاني: نسبي, و هو ما قل فيه رواة سنده إلى جهة, كإمام من الأئمة, وإن كان العدد من ذلك الإمام إلى منتهاه كثيراً.

راجع شرح التبصرة (253/2) النزهة (ص/614- 618) مع القاري.

وفائدة العلو قلة احتمال الخطأ فيه؛ لأن كل راو من رواته يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً, ففي قلتهم قلة جهات الخلل, وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل. راجع المقدمة (ص/379-380) شرح التبصرة (254/2).

والنازل: على العكس من تعريف العالي وهو ما كثر رجال إسناده سواء كان مطلقاً أنسبياً, وفضل بعضهم النزول بأمر خارج عن محل جهة التفضيل, كما نبه على ذلك الحافظ في النزهة.

راجع المقدمة (ص/388) شرح التبصرة (252/2) النزهة (ص/629) مع شرح القاري.

ويحكم على العالي النازل بحسب الحال.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلَى الأَصْحَابِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ فَهْوَ مَوْقُوفٌ زُكِنْ

الموقوف: هو ما أضيف إلى الصحابي من قوله وفعله وخلا عن قرينة تدل على الرفع, سواء كان سنده متصلاً أن منقطعاً خلافاً للحاكم حيث اشترط الاتصال فيه, وسواء أضافه التابعي أو من دونه, فالعبرة في تسميته موقوفاً إضافته إلى الصحابي مع خلوه من قرينة تدل على الرفع.

راجع المقدمة (ص/223) شرح التبصرة (133/1) فتح المغيث (121/1).

ولا يطلق الوقف على قول غير الصحابي أو فعله إلا مقيداً, فيقال موقوفاً على فلان. راجع المقدمة (ص/123) فتح المغيث (123/1) شرح التبصرة (123/1).

وقول الناظم: وهو موقوف زكن: أي علم لأن زكن بمعنى علم. راجع لسان العرب (46/6).

ويحكم على الموقوف بحسب الحال.

قال الناظم بلَّ الله بالمغفرة ثراه:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِيُّ سَقَطْ وَقُلْ غَرِيْبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ

تطرق الناظم في هذا البيت إلى ذكر نوعين من أقسام الحديث المزبورة في هذا النظم المبارك, وهما:

الأول: المرسل وهو مأخوذ من الإرسال, هو الإطلاق, فكأن الراوي أطلق الإسناد, ولم يقيده براو معروف, أو من قولهم ناقة مرسال أي سريعة السير, كأن المرسل أسرع فيه فحذف بعض إسناده.

راجع فتح المغيث (152/1) وجامع التحصيل للعلائي والنكت للحافظ.

وأما تعريفه في الاصطلاح فقد عرفه الناظم هنا بتعريف لا يسلم من الانتقاد, وذلك أنه عرفه بما سقط منه الصحابي, وليس بصواب, فإن المرسل من قسم الضعيف, فلو علم أنه ما سقط منه إلا الصحابي لما كان ضعيفاً مردوداً لأن جهالة الصحابي لا تضر, ولكن رد لاحتمال أن يكون سقط غير الصحابي مع الصحابي وقد يكون واحداً أو أكثر وقد يكون ثقة وقد يكون غير ذلك, فلهذا الاحتمال رد المرسل, وهذا رأي جماهير المحدثين خلافاً لمن شذ من المالكية والحنفية.

راجع المقدمة (ص/113و 136و 140) شرح التبصرة (144/1و 148) النزهة مع شرح القاري (ص/400- 403). فتح المغيث (152/1- 157).

وقد استدرك عبد الستار على الناظم تعريف المرسل كما نقل عنه الحلبي ذلك فقال: ومرسل من فوق تابعي سقط.

فعلى هذا فتعريفه ما أضافه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم سواء كان كبار التابعين أو صغارهم. راجع المقدمة (ص/130).

والعلة في رد المرسل جهالة الساقط في الإسناد, قال العراقي في ألفيته:

ورده جماهر النقاد للجهل بالساقط في الإسناد

الثاني الغريب: وهو لغة: مشتق من الغربة, وهو المنفرد عن وطنه. راجع القاموس المحيط.

وفي الاصطلاح: ما رواه راو متفرداً بروايته في أي موضع وقع التفرد به من السند, وهو ما عبر عنه الناظم بقوله: وقل غريب ما روى راو فقط, وهو المطلق.

راجع المقدمة (ص/395) شرح النخبة مع القاري (ص/208) فتح المغيث (28/2).

والغريب قسمان: مطلق نسبي, ومعرفتهما في غير هذا المختصر. راجع فتح المغيث (30/3).

قال الناظم طيب الله ثراه:

وَكُلُّ مَا لَمْ يَتَّصِلْ بحَالِ إِسْنَادُهُ مُنْقَطِعُ الأَوْصَالِ

المنقطع ضد المتصل وقد عرفه الناظم على المعنى اللغوي, لا على ما اشتهر عند المحدثين, وهو اختيار العلائي والخطيب وابن الصلاح, فيشمل حينئذ كل منقطع كالمرسل والمعضل ونحوهما.

راجع المقدمة (ص/145) شرح التبصرة (159/1) التدريب (239/1) وجامع التحصيل.

وأما تعريفه على ما هو مشهور في اصطلاح المحدثين فهو ما سقط منه قبل الصحابي راو فأكثر لا على التوالي, فخرج المرسل والمعضل.

راجع شرح التبصرة (158/1) فتح المغيث (174/1) النزهة.

وحكم المنقطع أنه من قسم الضعيف لجهالة حال الساقط من إسناده.

وقول الناظم: منقطع الأوصال: الأوصال المفاصل. راجع لسان العرب (318/15).

وجيء به في البيت تميماً لمعناه فالمعنى حينئذ منقطع الأعضاء والأجزاء غير متصل بعضه ببعض لوجود السقط فيه, والله أعلم.

قال الناظم طيب الله ثراه:

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ وَمَا أَتَى مُدَلَّسًا نَوْعَانِ

الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

وَالثَّانِ لا يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ أَوْصَافَهُ بِمَا بِهِ لا يَنْعَرِفْ

في هذه الأبيات ذكر الناظم قسمين من أقسام الحديث وهما:

الأول: المعضل, وهو لقب لنوع خاص من أنواع المنقطع, وهو لغةً: مأخوذ من أعضله فلان فهو معضل عضيل, والعضيل المستغلق الشديد, فكأن المحدث الذي حدث به أعضله فضيق المجال على من يوفيه إليه, وحال بينه وبين معرفة رواته بالتعديل والجرح فلم ينتفع به من يرويه عنه.

راجع فتح المغيث (176/1) المحاسن (ص/147) لسان العرب (259/9).

وهو في الاصطلاح ما سقط منه اثنان فأكثر على التوالي فإن لم يتوالى فهو منقطع كما سبق في المنقطع.

راجع شرح التبصرة (159/1- 160) فتح المغيث (176/1).

وحكم المعضل الضعف كالمنقطع للاتفاق في العلة بل هي في المعضل أشد لكثرة السقط فيه.

الثاني: المدلس, مأخوذ من الدلس بالتحريك, وهو الظلام كأنه لتغطيته على الواقف عليه أظلم أمره. النكت (614/2) شرح التبصرة (179/1). مع فتح الباقي.

وأما في الاصطلاح فهو قسمان كما ذكر الناظم في النظم:

الأول: تدليس الإسناد, وقد حده الناظم وأوضحه على ما هو الصحيح في حده وتعريفه, كما ترى هو: أن يروي المدلس عن شيخه الذي لقيه وسمع منه حديثاً لم يسمعه منه بعن وأن ونحوها من الصيغ المحتلمة للسماع وعدمه, موهماً أنه سمع منه, وبينهما واسطة قد أسقطها.

راجع المقدمة (ص/156) النكت (614/2) فتح المغيث (197/1) شرح التبصرة (180/1) التدريب (256/1).

ولم يصب من أدخل في تدليس الإسناد رواية الراوي المدلس عمن عاصره ما لم يسمع منه بصيغة محتملة كما سبق بيانه, إذ أنها من المرسل الخفي, كما قرر ذلك الحافظ.

راجع النكت (164/2) فتح المغيث (179/1).

وهذا القسم من التدليس مكروه جداً وذمه أكثر العلماء, وقال شعبة: التدليس أخو الكذب. وقال: لأن أزني أحب إلي من أن أدلس.

قال ابن الصلاح: وهذا محمول على المبالغة في النهي عنه, والتنفير عنه. راجع المقدمة (ص/169) شرح التبصرة (187/1).

وحكم رواية المدلس تدليس الإسناد أن ما رواه بصيغة محتملة للسماع فيرد, وما رواه بلفظ بين فيه السماع كسمعت وحدثنا..وهلم جراً فيقبل على الصحيح, وهذا ما قاله الشافعي في الرسالة.

راجع المقدمة (ص/171) فتح المغيث (204/1) التدريب (262/1).

الثاني: تدليس الشيوخ, وهو أن يروي المدلس عن شيخه حديثاً سمعه منه, ولا يسقطه, فيسميه, أو يكنيه, أو ينسبه, أو يصفه بما لا يعرف به أو عرف به ولم يشتهر به كي لا يعرف.

راجع المقدمة (ص/167) النكت (615/2) شرح التبصرة (187/1).

وهذا النوع من التدليس أخف من الأول, وفيه تضييف للمري عنه, وتوعير لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله, وأهليته.

وأسباب التدليس عدة: كضعف الراوي المدلس والعلو في تدليس الإسناد, وقد يكون لإيهام كثرة الشيوخ, والضعف أيضاً في تدليس الشيوخ. راجع المقدمة (ص/171) شرح التبصرة (188/1). فتح المغيث (209/1) التدريب (264/1).

قال الناظم طيب الله ثراه:

وَمَـا يُخَـالِفْ ثِقَـةً فِيْـهِ الْمَـلا فَالشَّـاذُ وَالْمَقْلُـوْبُ قِسْـمَانِ تَـلا

الشاذ لغة: المنفرد عن الجمهور. النكت (652/2) كتاب العين للخليل (ص/469) توضيح الأفكار (340/1).

وفي الاصطلاح عرفه الناظم بتعريف الشافعي الذي نقله عنه الحاكم في المعرفة (ص/119), ابن الصلاح في المقدمة (ص/172), فهو كما ترى رواية الثقة المخالف لما روى الثقات, وهم المعبر عنهم في هذا النظم بالملا, والملا لغة: هم الجماعة.

راجع القاموس المحيط, وكتاب العين للفراهيدي (ص/329).

والمراد بالثقة هنا كل مقبول موثوق بروايته, كما نبه على ذلك المناوي في كتابه اليواقيت نقلاً عن الكمال بن أبي شريف (423/1).

إلا أن من العلماء من قال: التعبير بالثقة فيه حصر للشاذ بمخالفة الثقة صحيح الحديث, فخرج راوي الحسن كالصدوق, قال فالأولى أن يقال: مخالفة المقبول ليشمل كل مقبول الرواية, وهو رأي الحافظ حيث قال في تعريف الشاذ: ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.

والأولوية: إما لزيادة ضبط أو كثرة عدد. راجع النكت (652/2) النزهة (ص/97- 98) .

قلت: والتعبير بالمقبول هو الأولى خروجا من الاحتمال والاعتراض, فالأولى أن يقال فيه:

ما خالف المقبول فيه للملا فالشاذ.....

وفي قول الناظم: للملا حصْرٌ للشاذ فيما إذا خالف المقبول من هو أولى لكثرة العدد, وفي هذا قصور, بل قد يكون الشاذ مخالفة الأولى لمزيد ضبط وإن كان واحداً.

والمقلوب لغة: من القلب وهو تبديل شيء بآخر. راجع فتح الباقي (282/1).

وأما في الاصطلاح فهو كما قال الناظم: قسمان تلا, ثم ذكرها.

فقال طيب الله بالمغفرة ثراه:

إبْـــدَالُ رَاوٍ مَـــا بـــرَاوٍ قِسْـــمُ وَقَلْـــبُ إسْـــنَادٍ لِمَـــتْنٍ قِسْـــمُ

فالأول: أن يكون الحديث مشهورا براو كسالم ثم يبدل براو آخر في طبقته ليصير بذلك غريباً كنافع.

وممن كان يصنع ذلك من الكذابين حماد بن عمرو النصيبي. راجع المقدمة (ص/261) شرح التبصرة (282/1) النكت (864/2) التدريب (342/1- 344).

والثاني: تركيب إسناد متن على متن آخر والعكس, كما صنع محدثوا بغداد ذلك مع البخاري في مائة حديث. راجع المقدمة (ص/261) شرح التبصرة (284/1) النكت (867/2).

قال الحافظ في النكت (864/2): وقد يقع ذلك عمداً لقصد الإغراب.

وقال في النزهة (ص/127): فهو من أقسام الوضع, ثم قال: وقد يقع عمداً لقصد الامتحان والاختبار للحفظ كما وقع للبخاري... وشرطه أن ينتهي بانتهاء الحاجة, ثم قال: وقد يقع وهما, قال: فهو من المقلوب أو المعلل.اهـ

هذا هو القلب في الإسناد, وقد يقع في المتن كما في حديث أبي هريرة عند مسلم: ورجل تصدق بصدقة حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله, هو مقلوب لأنه: حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه. كما في الصحيحن. راجع النزهة (ص/126).

وخلاصته كما ترى في المثال: أنه يقع بتقديم وتأخير في المتن, والله أعلم.

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالْفَـــرْدُ مَـــا قَيَّدْتَـــهُ بِثِقَـــةٍ أَوْ جَمْـعٍ اوْ قَصْـرٍ عَلَـى رِوَايَـةٍ

ذكر الناظم في هذا البيت الحديث الفرد, وهو لغة الوتر. راجع القاموس المحيط.

وفي الاصطلاح قسمان: مطلق ونسبي كما سبق في الغريب, واقتصر الناظم على الإشارة إلى الفرد النسبي هو ما كان التفرد فيه بالنسبة إلى جهة خاصة, كتفرد ثقة مع رواية غير الثقات, أو جمع من الرواة من أهل بلد معين كالبصرة أو الكوفة, أو تفرد مقصور على رواية راو معين عن راو معين مع كونه مروياً برواة آخرين عن رواة آخرين.

راجع المقدمة (ص/192) شرح التبصرة (217/1) النكت (703/2) فتح المغيث (238/1) التدريب (290/1).

أما المطلق فقد سبق أنه ما تفرد به راو عن كل أحد من الرواة. راجع شرح التبصرة (117/1).

وأما حكم الفرد فإن كان مخالفاً فهو الشاذ إن كان مقبولاً وإلا فمنكر, وإن لم يخالف, وكان مقبولاً فمقبول, والإ فضعيف. راجع القدمة (ص/179).

قال الناظم طيب الله ثراه:

وَمَا بِعِلَّةٍ غُمُوْضٍ أوْ خَفَا مُعَلَّلٌ عِنْدَهُمُ قَدْ عُرِفَا

المعلل من الحديث من أدق علوم الحديث لخفائه حتى قال ابن مهدي: معرفتنا له عند الجاهل كهانة, ولهذا لم يتكلم فيه إلا الحذاق من العلماء كالبخاري والدارقطني. راجع شرح القاري (ص/459) مختصر ابن كثير (ص/52).

والمعلل في الاصطلاح: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة

والعلة هي سبب غامض خفي قادح. راجع المقدمة (ص/194) فتح المغيث (244/1) التدريب (295/1) توضيح الأفكار (22/2).

وقد تكون العلة غير قادحة في صحة الحديث كإبدال ثقة بثقة. راجع النكت (771/2).

قال ابن الصلاح: ويحصل معرفة ذلك -العلة- بكثرة التتبع وجمع الطرق.

والعلة قد تكون في السند, وقد تكو في المتن. راجع المقدمة (ص/194-195) فتح المغيث (144/1- 145-149).

والمعل من قسم الضعيف.

قال الناظم رحمه الله وغفر له:

وَذُو اخْتِلافٍ سَنَدٍ أوْ مَتْنِ مُضْطَرِبٌ عِنْدَ أُهَيْلِ الْفَنِّ

المضطرب لغة مأخوذ من الاضطراب, وهو المختل قال الرازي في مختار الصحاح مادة (ضرب) اضطرب أمره اختل. وراجع اللسان (35/8).

وهو في الاصطلاح كما أشار الناظم ما اختلف فيه راويه أو رواته على أوجه مختلفة مع تساوي جهات الاختلاف, بحيث لم يترجح منه شيء ولم يمكن الجمع. راجع المقدمة (ص/204) شرح التبصرة (240/1) فتح المغيث (256/1).

وإذا ترجحت بعض الروايات على بعض لكون راويها أوثق أو أكثر صحبة للمروي عنه ونحو ذلك فالحكم للراجح ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب, والاضطراب موجب للضعف, وسواء كان الاضطراب في السند أو في المتن لإشعاره بعدم ضبط راويه, أو رواته. راجع المقدمة (ص/205) شرح التبصرة (240/1-141) فتح المغيث (261/1).

وقول الناظم: أهيل الفن, أهيل تصغير أهل, فأصله أهل الفن, ولكن مراعاة للنظم صغره, وأهل الفن المراد بهم أهل الحديث.

قال الناظم رحمه الله:

وَالْمُدْرَجَاتُ فِي الْحَدِيْثِ مَا أَتَتْ مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ اتَّصَلَتْ

الإدراج لغة الإدخال. انظر لسان الغرب (321/4) وفي الاصطلاح كما أشار الناظم ما أدرج في الحديث من قول راو من رواته سواء كان الصحابي أو من دونه بلا فصل بين قول الرواي وبين كلام النبوة بحيث يتوهم أن الجميع مرفوع. راجع المقدمة (208) فتح المغيث (262/1) التدريب (314/1).

وما أشار الناظم هنا إلى تعريفه إنما هو مدرج المتن دون الإسناد, والإدراج في المتن قد يكون في أول الحديث ك أسبغوا الوضوء. من أبي هريرة, وقد يكون من وسطه ك قول الزهري: والتحنث التعبد الليالي ذوات العدد. في حديث عائشة في بدء الوحي. وقد يكون في آخره ك قول أبي هريرة: لولا الجهاد وبر أمي لأحببت أن أكون عبداً مملوكاً.

راجع المقدمة (ص/208) فتح المغيث (264/1) التدريب (318 -317-315/1).

ويعرف الإدراج بوروده منفصلاً في رواية أخرى, أو بتنصيص الأئمة, أو الراوي نفسه, أو باستحالة قول النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لذلك.

ولا يجوز تعمد شيء من الإدراج فهو حرام بإجماع أهل الحديث, والفقه إلا لتفسير غريب في الحديث.

راجع المقدمة (ص/211) النكت (812/2) التدريب (315/1و 322).

وحكم المدرج أنه من قسم الضعيف, وقد يكون صحيحاً إلى صاحبه الذي أدرجه.

قال الناظم طيب الله ثراه:

وَمَا رَوَى كُلُّ قَرِيْنٍ عَنْ أَخِهْ مُدَبَّجٌ فَاعْرِفْهُ حَقًّا وَانْتَخِهْ

ذكر الناظم رحمه الله تعالى ما يقال له المدبج عند المحدثين, وهو أحد نوعي رواية الأقران, وسمي مدبجاً أخذاً من ديباجتي الوجه, وهما الخدان لتساويهما, وتقابلهما, وسماه بالمدبج الإمام

الدارقطني رحمه الله. راجع شرح التبصرة (67/3). النزهة (ص/636) مع القاري فتح المغيث (140/3).

وتعريفه في الاصطلاح كما ذكر الناظم أن يروي القرينان كل واحد منهما عن الآخر, مثل عائشة وأبي هريرة في الصحابة, ومالك والأوزاعي فيمن بعد الصحابة وغيرهم.

راجع المقدمة (ص/462) التبصرة (68/3) المعرفة للحاكم (ص/215) فتح المغيث (140/3) النزهة (ص/634) مع القاري.

والقرينان هما من استويا في الإسناد والسن غالباً والمراد بالاستواء المقاربة لا المطابقة, قال الحاكم في المعرفة (ص/215): وإنما القرينان إذا تقارب سنهما وإسنادهما. اهـ وراجع المقدمة (ص/462) شرح التبصرة (97/3).

فإن روى أحدهم عن الآخر دون العكس سمي رواية الأقران. راجع المقدمة (ص/463).

قال الناظم طيب الله بالمغفرة ثراه:

مُتَّفِقٌ لَفْظًا وَخَطًّا مُتَّفِقْ وَضِدُّهُ فِيْمَا ذَكَرْنَا الْمُفْتَرِقْ

المتفق مأخوذ من الاتفاق والمفترق مأخوذ من الافتراق, وفي الاصطلاح كما حده الناظم: أن تتفق أسماء الرواة أو أسماهم وأسماء آباءهم وأنسابهم لفظاً وخطاً, وتختلف أشخاصهم وذواتهم وتفترق.

راجع المقدمة (ص/552) التبصرة (200/3- 201) النزهة (ص/694) مع القاري.

وفائدة معرفة المتفق والمفترق خشية أن يظن الشخصين أو الأشخاص المتعددين واحداً, وربما كان أحد المتفقين ثقة والآخر ضعيفاً, فيضعف الصحيح, أو العكس.

قال السخاوي في فتح المغيث (292/4): وفيه الأمن من اللبس.

راجع فتح الباقي (200/3) مع التبصرة النزهة (ص/697) مع القاري.

قال الناظم رفع الله درجته:

مُؤْتَلِفٌ مُتَّفِقُ الْخَطِّ فَقَطْ وَضِدُّهُ مُخْتَلِفٌ فَاخْشَ الْغَلَطْ

المؤتلف والمختلف معرفته من مهمات هذا الفن حتى قال ابن المديني: أشد التصحيف ما يقع في الأسماء. اهـ

والمؤتلف والمختلف من مباحث الإسناد, وبالأخص أن موضوعه أسماء الرواة. راجع النزهة (ص/699) مع القاري, فتح الباقي (128/3) مع التبصرة.

والمؤتلف مأخوذ من الائتلاف وهو الاجتماع والتلاقي, والمختلف من الاختلاف ضد الاتفاق.

وفي الاصطلاح أن تتفق أسماء الرواة وألقابهم وأنسابهم خطاً وتختلف نطقاً, وسبب الاختلاف قد يكون عائداً إلى النقط كما في حيان وحبان وجيان, وقد يكون عائداً إلى الشكل كما في سلام بالتخفيف, سلام بالتشديد.

ففائدة معرفة المؤتلف والمختلف رفع الاشتباه واحتمال التصحيف.

راجع المقدمة (ص/528) التبصرة (128/3-129) النزهة (ص/199) مع القاري.

قال الناظم طيب الله ثراه:

وَالْمُنْكَرُ الْفَرْدُ بِهِ رَاوٍ غَدَا تَعْدِيْلُهُ لا يَحْمِلُ التَّفَرُّدَا

المنكر لغة: من أنكره فلان أي جحده ولم يعرفه.

وفي الاصطلاح: ما تفرد به راو لا يحتمل تفرده لضعفه كما عرفه الناظم.

وقوله: (تعديله) الأولى أن يقال فيه توثيقه؛ لأنه يشمل الضبط, إذ قد يكون الراوي عدلاً في نفسه وحديثه منكر لضعف في حفظه هذا على تعريف الناظم وهو أحد تعاريف المنكر عند العلماء.

والمشهور في تعريفه في الاصطلاح مخالفة الضعيف في روايته لما رواه الثقات.

فهو كالشاذ في المخالفة ويفارقه في أن الراوي المخالف في الشاذ مقبول وفي المنكر غير مقبول، فلم يصب من سوى بينهما كما قال ذلك الحافظ.

راجع المقدمة (ص/180) شرح التبصرة (197/1) النكت (675/2) شرح النخبة (ص/337و 454) مع القاري.

قلت: فيقال في المنكر على المشهور:

والمنكر الفرد به راوٍ غدا مخالفًا لا يحمل التفردا

وقال السيوطي في تعريفه في ألفيته:

المنكر الذي روى غير الثقة مخالفًا في نخبةٍ قد حققه

ومع اختلافهم في حده فهم متفقون في حكمه وأنه ضعيف

قال الناظم رحمه الله:

مَتْرُوكُهُ مَا وَاحِدٌ بِهِ انْفَرَدْ وَأَجْمَعُوا لِضَعْفِهِ فَهْوَ كَرَدْ

المتروك مأخوذ من الترك, وقال ابن منظور في اللسن (2-31): تركت الشيء خليته. اهـ وترك الشيء تركه طرحه وخلاه كما في المعجم الوسيط.

وفي الاصطلاح: ما تفرد به راوٍ أجمعوا على ضعفه, إما لكونه متهماً بالكذب كما قال الحافظ, أو كثير الغلط أو شديد الغفلة أو روى ما يخالف قواعد الشريعة أو نحوه.

راجع النزهة (453) مع القاري, شرح ألفية السيوطي لأحمد شاكر (41).

مثاله ما يرويه عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن علي. قال النسائي والدارقطني في عمرو بن شمر: متروك الحديث, كما في الميزان والموقظة للذهبي.

وقول الناظم: (فهو كرد) أي كالحديث المردود الأتي ذكره, وهو الموضوع, فهو يشبهه إلا أنه أخف منه لأنه لم يتعين كذب راويه كالموضوع, وإنما اتهم بالكذب أو فحش غلطه أو نحو ذلك. انظر (شرح النبهاني على المنظومة البيقونية).

قال الناظم رحمه الله تعالى:

وَالْكَذِبُ الْمُخْتَلَقُ الْمَصْنُوعُ عَلَى النَّبِيْ فَذٰلِكَ الْمَوْضُوعُ

الموضع لغة: الملصق وضع فلان على فلان أي ألصقه به. راجع النكت (833/2). وهو المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحي.

وفي الاصطلاح: المكذوب على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم , وقولاً أو فعلاً أو تقريراً, أو خَلقاً أو خُلقاً عمداً أو خطأً, وهو شر الأحاديث الضعيفه, كما قال ذلك أبو عمرو بن الصلاح.

قال العراقي:

شر الضعيف الخبر الموضوع الكذب المختلق المصنوع.

وأصناف الوضاعين: الزنادقة وأصحاب الأهواء والتعصب المذهبي, وأصحاب الشره, وحب الظهور من المحدثين ممن رق دينه, وأصحاب التدين الناشئ عن جهل وأصحاب الأغراض الدنيوية, ومن يغلط من المحدثين, فيضيف كلام الصحابة إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم, ومنهم من ابتلي بمن يدس في حديثه ما ليس منه, كحماد بن سلمه مع ربيبه, ونحوهم.

راجع المقدمة, شرح التبصرة (263/1) النكت (851/2-856) النزهة (ص/437و 443و 445و 449) مع القاري التدريب (324/1و 332).

وكل صنف من هذه الأصناف يضع الحديث لغرض يطابق حاله كما هو معلوم.

وتعمد الوضع يجرح في عدالة صاحبه وتسقط روايته بذلك فلا يعتمد عليه بعد ذلك. أما من غلط في الحديث وكان غلطه عن غير تعمد فلا يضر ذلك في عدالته وروايته, عدا ما غلط فيه.

وحكم رواية الموضوع حرام لمن علم حاله إلا مقروناً ببيان حاله فيجوز قال العراقي:

وكيف كان لم يجيزوا أمره لمن علم ما لم يبين أمره.

قال الناظم:

وَقَدْ أَتَتْ كَالْجَوْهَرِ الْمَكْنُوْنْ سَمَّيْتُهَا مَنْظُوْمَةَ الْبَيْقُوْنِي

فَوْقَ الثَّلاثِيْنَ بِأَرْبَعٍ أَتَتْ أَبْيَاتُهَا ثُمَّ بِخَيْرٍ خُتِمَتْ

وصلى الله وسلم وبارك على رسوله النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً إلى يوم الدين.

أبو حاتم سعيد بن دعاس بن سعيد المشوشي اليافعي